

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لتحليل وتقييم استثمار الأموال عن طريق المضاربة والمشاركة في المصارف الإسلامية

- تمهيد :
- أهداف وأساليب التحليل المالي في المصارف الإسلامية.
- مفهوم وتحليل وتقييم نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول.
- مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات.
- مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع.
- مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع.
- مفهوم وتحليل وتقييم نسبة حصة المساهمين في الأرباح إلى حقوق المساهمين.
- نتائج الدراسة الميدانية في المصارف الإسلامية.
- الدراسة الميدانية لتحليل الاستثمارات في البنوك الربوية.
- الخلاصة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لتحليل

وتقييم استثمار الأموال عن طريق

المضاربة والمشاركة فى المصارف الإسلامية

• تمهيد :

من أهم الأساليب التى تستخدم فى التحليل المالى أسلوب النسب المالية ويتمثل فى دراسة وتحليل العلاقة بين عنصر وآخر أو بين مجموعة من العناصر ومجموعة أخرى وذلك لإعطاء دلالة معينة تساعد فى تقييم الأداء والتنبؤ بالمستقبل، ويختص هذا الفصل باستخدام هذا الأسلوب فى تحليل وتقييم حجم الودائع والاستثمارات فى مجموعة من المصارف الإسلامية خلال فترة زمنية وذلك لاستنباط مجموعة من المؤشرات لاختبار ما توصلنا إليه من نتائج الدراسة النظرية من أن استخدام نظام المضاربة والمشاركة يحقق ربحية ونمو فى المشروعات الاقتصادية إذا ما قورن بالنظام الربوى . ولقد اخترنا خمسة مصارف إسلامية وهى :

- ١ - بنك دىبى الإسلامى .
- ٢ - بيت التمويل الكويتى .
- ٣ - بنك فيصل الإسلامى المصرى .
- ٤ - بنك فيصل الإسلامى السودانى .
- ٥ - البنك الأردنى الإسلامى .

ولقد غطت الدراسة التحليلية والتقييم للأربع سنوات المذكورة وهي

١٩٧٩م، ١٩٨٠م، ١٩٨١م، ١٩٨٢م.

ولقد ركزنا على النسب التالية:

- نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول.
- نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات.
- نسبة عائد الودائع إلى مجموع الودائع.
- نسبة عائد الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع.
- نسبة حصة المساهمين في الأرباح إلى حقوق المساهمين.
- وأخيرا تقييم نتائج الدراسة الميدانية.

* * *

أهداف وأساليب التحليل المالى فى المصارف الإسلامية:

يمكن إيجاز الأهداف التى من أجلها أجريت الدراسة الميدانية فى الآتى :

أولا : مزج الدراسة النظرية بالواقع العملى :

إن الدراسة الميدانية ضرورية لربط الدراسة النظرية التى يقوم بها الباحث من خلال اطلاعه على ما كتب فى مجال البحث من كتب ومقالات وآراء جديدة بالدراسة الميدانية وهذا ما هو إلا وسيلة للباحث للتأكد من أن ما قام بدراسته هل هو موجود فعلا فى الحياة العملية . . وهذه الدراسة قد توجه إلى أمور لم يطلع من قبل فى دراسته النظرية أو ربما يكون هناك عيوب ونقاط ضعف كثيرة فى المطبق عمليا، وهنا يأتى دور الباحث ليوجه نظر القائمين على المؤسسات أو المصارف إلى ضرورة إجراء التعديلات اللازمة فى الجانب الذى يلزمه التعديل ربما لوجود بديل أفضل مما هو مطبق أو نتيجة لورود شبهة فى مجال معين يراه الباحث .

ثانيا : تطوير الواقع العملى إلى الأفضل فى ضوء الدراسات والبحوث

العملية :

من الأهداف الأساسية للدراسة الميدانية هو معايشة الواقع العملى وهذه المعايشة قد تعود بالمصلحة والفائدة على الإسلام والمسلمين لأن القيام بإجراء البحوث والدراسات فى مجال المصارف الإسلامية ليس كدراسة نظرية فقط ولكن كدراسة ميدانية تمزج المفاهيم النظرية بالتطبيق العملى نحو غاية أسمى وهى تطوير التجارب فى تلك الدراسات وهذا فى اعتقادى ضرورى جدا لأنه من المحتمل أن يتوصل أحد الباحثين إلى طريقة أو أسلوب يمكن استخدامه كبديل عن الأساليب المستخدمة حاليا أو قد يتوصل إلى أسلوب رقابى جيد يفيد

المصرف الإسلامي في المحافظة على أمواله أو في مجالات أخرى من مجالات الاستثمار التي تقوى وتدعم مكانة المصارف الإسلامية في المجتمع.

ثالثا: إثارة نقاط جديدة للدراسة والبحث :

من أهداف الدراسة الميدانية إثارة نقاط جديدة للدراسة والبحث حيث إن الباحث حينما يأتي إلى الواقع العملي من البداية بمكان أنه يصطدم بأمر قد تكون مغايرة تماما لما اطلع عليه في دراسته النظرية.

وهنا تبرز أهمية الدراسة الميدانية فيتوجب على الباحث أن يقوم باستقراء معلومات إضافية والاطلاع على الكثير من المراجع التي ربما يجد الحل فيها وهذه الأمور بلا شك تجعل الباحث يتمكن من الموضوع الذي يدرسه بشكل جيد لأنه في الأخير سوف يضع النقاط على الحروف كما يقال، ويتوصل إلى النتائج النهائية التي تزيل عنه الريب والالتباس.

رابعا: توجيه البحث والدراسات لخدمة البيئة :

إن الدراسة النظرية التي تتم من خلال البحوث العلمية لا بد وأن تمتزج بالدراسة العملية، حيث إنه لا جدوى من الدراسة النظرية دون ربطها بالواقع العملي أو المطبق فعلا، بحيث تكون الدراسة النظرية معيارا للدراسة الميدانية لمعرفة مدى تطبيق هذه الدراسة ومدى فاعليتها في المصارف الإسلامية والتي توصلنا إليها من خلال الدراسة النظرية وهي أن استخدام المال واستثماره عن طريق نظم المضاربة والمشاركة يحقق أرباحا ونموا في المشروع بدرجة أعلى منه في النظام الربوي سواء بالنسبة لصاحب المال أو صاحب العمل أو المصرف الإسلامي أو المجتمع الإسلامي أو البلاد الإسلامية التي تطبق هذه الأنظمة المنبثقة عن العقيدة الإسلامية والتي نزلت على محمد بن عبد الله - ﷺ - منذ خمسة عشر قرنا من الزمان.

أساليب التحليل المالى فى المصارف الإسلامية :

يعتبر التحليل المالى من الأدوات الهامة التى تستخدم لتحقيق عدة أغراض من أهمها ما يأتى (١) :

- ١ - الوقوف على حقيقة المركز المالى للمشروع .
- ٢ - تحديد المركز الائتمانى للمشروع .
- ٣ - الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمشروع .
- ٤ - اختبار مدى كفاءة العمليات فى المشروع .
- ٥ - الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية ومختلف السياسات فى المشروع .

٦ - معرفة وتحديد مركز المشروع فى القطاع الذى يعمل فى إطاره .

٧ - تخطيط السياسات المالية للمشروع .

٨ - الحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع .

ويعتبر التحليل المالى من أهم الأدوات التى يمكن للمصارف استخدامها للحصول على مدى نجاح أو فشل السياسات المرسومة .

ونظرا لأن اصطلاح التحليل المالى يشمل كل نوع من أنواع التحرى التفصيلى للبيانات المالية، فإن طبيعة التحليل تتوقف على عدد من العوامل أهمها :

- هدف ووجهة نظر القائم بالتحليل .
- درجة اهتمامه بالمنشأة ومدى الحاجة إلى التعمق فى التحليل .
- البيانات المتاحة للمحلل وذلك من ناحيتى الكم والكيف .

(١) محمد عزت عبد الحميد، «التحليل المالى لميزانية مصرف تجارى»، اتحاد المصارف العربية ص ١٠ .

خطوات التحليل المالى :

تمر عملية التحليل المالى بمراحل مختلفة هى :

- جمع البيانات .
- تصنيف البيانات .
- مقارنة البيانات واستقراؤها .
- الاستنتاجات والتوصيات .

أساليب التحليل المالى :

يعتبر التحليل المالى دراسة للعلاقات بين البنود والأرقام المختلفة التى تتضمنها القوائم المالية، وهو قد يكون أفقيا ينطوى على دراسة سلوك بند معين خلال فترتين أو أكثر من الزمن أو ينطوى على دراسة مصادر واستخدامات الأموال بين تاريخين مختلفين أو ينطوى على دراسة الاتجاه العام للعلاقات بين المفردات والتحليل بهذه الصورة يعتبر تحليلا ديناميكيا .

وقد يكون التحليل رأسيا بهدف دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر والبنود والمفردات المختلفة التى تتضمنها القوائم المالية وذلك فى تاريخ معين . والتحليل بهذه الصورة يعتبر تحليلا استاتييكيا ومن أكثر الطرق والأساليب شيوعا هى الأساليب الثلاثة الآتية :

١ - أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية .

٢ - أسلوب تحليل حركة الأموال .

٣ - أسلوب استخدام النسب المالية .

وسوف نعتمد على الأسلوب الأخير فى تحليل الاستثمارات فى المصارف

الإسلامية وبيان العلاقة بينها وبين ما تدره من عوائد .

ومن أهم النسب التي سوف نركز عليها ما يلي :

- ١ - نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول .
 - ٢ - نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الأصول .
 - ٣ - نسبة الودائع إلى مجموع الودائع .
 - ٤ - نسبة الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع .
 - ٥ - نسبة حصة المساهمين في الأرباح إلى حقوق المساهمين .
- وهناك عدة تحفظات على التحليل بالنسب المالية من أهمها ما يلي :

- (١) الاعتماد على الأرقام الفعلية ومعروف أن قيمة النقد تتغير .
- (٢) إن الميزانية لا توضح كثيرا من العمليات الهامة التي تتم أو تبدأ خلال العام وتنتهى قبل إعداد الميزانية أو بعدها وقد ذهب البعض إلى القول بأن الميزانية لا تعبر عن الحالة المالية وإنما تعبر عن المركز المالي في تاريخ معين حتما يتغير بعدها المركز المالي جزئيا أو كليا .
- (٣) إن قياس أرقام فى نقطة معينة من الزمن فى ١٢ / ٣١ يجعلها لا تعطى صورة حقيقة عن نشاط المصرف خلال العام .
- (٤) إن مقارنة رقم برقم دون النظرة الشاملة إلى المشروع تعتبر نظرة انعزالية وليست شاملة .

مفهوم وتحليل وتقييم نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول:

مفهوم نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول:

تدل هذه النسبة إلى بيان النسبة المثوية التي يوظفها المصرف الإسلامي إلى مجموع الأصول، وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما كان ذلك مؤشرا على أن المصرف يمارس وظيفته الاستثمارية التي تميزه عن البنوك الربوية.

وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي:

$$100 \times \frac{\text{مجموع الاستثمارات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول

أولا: بنك دبي الإسلامي: (الأرقام بالآلاف)

درهم

البنود	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
مجموع الاستثمارات	١٤٦٦٢٢	١٧٥٩٣٧	٢٨٢٥٤٦	٣٦٧٢٧٣
مجموع الأصول	٢٣٩٨٥٠	٢٧٨٣٤٩	٤١٣٩٠٥	٥٠٨٥٣٨
النسبة المثوية	%٦١	%٦٣	%٦٨	%٧٢

ثانياً: بيت التمويل الكويتي :

دينار كويتي

البنود	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
مجموع الاستثمارات	٣٢٤٤٤	٥٤٨٧١	١٠٩٨١٥	٢٢٥١٣٠
مجموع الأصول	٧٥٢٦٠	١٦٨٤٤٨	٣٥١١٣٤	٥٦٨٧١٩
النسبة المئوية	%٤٣	%٣٣	%٣١	%٤٠

ثالثاً: بنك فيصل الإسلامي المصري :

دولار أمريكي

البنود	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
مجموع الاستثمارات	٢٤٠٨٤	١٢٩١٩٤	٢٨٥٠٩٠	٧٧٨٤٥٠
مجموع الأصول	٣٨٧٣٦	١٩٧١٥٦	٦٥٠٢٨٣	٩٩٦٥١٤
النسبة المئوية	%٦٢	%٦٦	%٤٤	%٧٨

رابعاً: بنك فيصل الإسلامي السوداني:

جنيه سوداني

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك
٨٢١٩٥	٤٤١٥٥	٢٥٣١٢	١٠٧٧٦	مجموع الاستثمارات
٢٧٧٩١٠	١٣٨٣٦٠	٦٧٣٥٢	٣١١٣٧	مجموع الأصول
%٣٠	%٣٢	%٣٨	%٣٥	النسبة المئوية

خامساً: البنك الإسلامي الأردني:

دينار أردني

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك
٢٦٤٧٢	١٤١٩٩	٦٧٤٦	٧٣٢	مجموع الاستثمارات
٤٥٣٣٨	٣١٦٠٥	١٥٤٦٦	٧٢٦١	مجموع الأصول
%٥٨	%٤٥	%٤٤	%١٠	النسبة المئوية

ملخص نسب الاستثمارات إلى مجموع الأصول

لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من

١٩٧٩م - ١٩٨٢م

اسم المصرف الإسلامي	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	المتوسط
١ - بنك دبي الإسلامي	٦١٪	٦٣٪	٦٨٪	٧٣٪	٦٦٪
٢ - بيت التمويل الكويتي	٤٣٪	٣٣٪	٣١٪	٤٠٪	٣٧٪
٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري	٦٢٪	٦٦٪	٤٤٪	٧٨٪	٦٣٪
٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني	٣٥٪	٣٨٪	٣٢٪	٣٠٪	٣٤٪
٥ - البنك الأردني	١٠٪	٤٤٪	٤٥٪	٥٨٪	٣٩٪
متوسط نسبة الاستثمارات لمجموع الأصول	٤٢٪	٤٩٪	٤٤٪	٥٦٪	٦٠٪

تقييم نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول :

يتبين من الجدول الوارد بهذه الصفحة والذي يتضمن ملخص نسب

الاستثمارات إلى مجموع الأصول لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من عام

١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م.

يتضح أن متوسط نسبة الاستثمارات لعينة المصارف الإسلامية المختارة تتراوح بين ٣٤٪ ، ٦٦٪ . فعلى سبيل المثال وصلت فى بنك فيصل الإسلامى السودانى حوالى ٣٤٪ وهى نسبة قليلة بينما وصلت فى بنك دى الإسلامى ٦٦٪ وهى نسبة عالية وعلى كل فإن متوسط النسب جميعا حوالى ٦٠٪ من مجموع الأصول وهذا رقم لا بأس به فى المصارف الإسلامية والذي يبرز ذاتيتهم الاستثمارية.

مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات :

مفهوم نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات :

توضح هذه النسبة عائد الأموال المستثمرة وبلغته أخرى ربحية الاستثمارات، ويلاحظ أن المصارف الإسلامية توازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عند توزيع الاستثمارات كما يحكم استثماراتها قاعدة الكسب والخسارة والغرم بالغرم فهى معرضة للخسارة والكسب، ولذلك عند التقييم لا يعتبر ارتفاع نسبة العائد هو وحده المعيار لتقييم هذه الاستثمارات بل يتطلب الأمر دراسة تحليلية لدراسة دور الاستثمارات فى التنمية الاجتماعية.

وقد حسبت هذه النسبة على النحو الآتى :

$$100 \times \frac{\text{عائد الاستثمارات}}{\text{مجموع الاستثمارات}}$$

نسبة عائد الاستثمارات لمجموع الاستثمارات
(الأرقام بالآلاف)

أولاً: بنك دبي الإسلامي

درهم

البنود	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
عائد الاستثمارات	٧٣٩٠	١٤٣٠٤	٢٥١٥٢	٤٠٦٨٣
مجموع الاستثمارات	١٤٦٦٢٢	١٧٥٩٣٧	٢٨٢٥٤٦	٣٦٧٢٧٣
النسبة المئوية	%٥	%٨,١	%٨,٩	%١١

ثانياً: بيت التمويل الكويتي

دينار كويتي

البنود	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
عائد الاستثمارات	٤٢٨٢	١٣٢٦٧	٣١٤٨٦	٤٨٣٩٨
مجموع الاستثمارات	٣٢٤٤٤	٥٤٨٧١	١٠٩٨١٥	٢٢٥١٣٠
النسبة المئوية	%١٣,٢	%٤٢,٢	%٢٨,٧	%٢١,٥

ثالثا: بنك فيصل الإسلامي المصري

دولا أمريكي

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنود
٧١١١٢	٣١٠٤١	٧٨٠٩	١٢٧٢	عائد الاستثمارات
٧٧٨٤٥٠	٢٨٥٠٩٠	١٢٩١٩٤	٢٤٠٨٤	مجموع الاستثمارات
%٩,١	%١٠,٩	%٦	%٥,٣	النسبة المئوية

رابعا: بنك فيصل الإسلامي السوداني:

جنيه سوداني

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنود
١٦١٩٣	٨٦١٥	٢٧٣٧	٨٨٥	عائد الاستثمارات
٨٢١٩٥	٤٤١٥٥	٢٥٣١٢	١٠٧٧٦	مجموع الاستثمارات
%١٩,٧	%١٩,٥	%١٠,٨	%٨,٢	النسبة المئوية

خامسا: البنك الإسلامي الأردني:

دينار أردني

البنك	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
عائد الاستثمارات	—	٢٩٩	٥٥٤	١٣٣٩
مجموع الاستثمارات	٧٣٢	٦٧٤٦	١٤١٩٩	٢٦٤٧٢
النسبة المئوية	—	%٤,٤	%٣,٩	%٥

جدول نسب عائد الاستثمارات لمجموع الاستثمارات

لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٢م

اسم المصرف الإسلامي	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	المتوسط
١ - بنك دبي الإسلامي	%٥	%٨,١	%٨,٩	%١١	%٨,٣
٢ - بيت التمويل الكويتي	%١٣,٢	%٤٢,٢	%٢٨,٧	%٢١,٥	%٢٢
٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري	%٥,٣	%٦	%١٠,٩	%٩,١	%٨
٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني	%٨,٢	%١٠,٨	%١٩,٥	%١٩,٧	%١٥
٥ - البنك الإسلامي الأردني	—	%٤,٤	%٣,٩	%٥	%٤,٤
المتوسط	%٨	%١١	%١٤,٤	%١٣,٣	%١١,٥

تقييم نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات :

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة السابقة والذي يتضمن نسبة عائد الاستثمارات لمجموع الاستثمارات لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م .

يتضح أن متوسط نسبة عائد الاستثمارات لعينة المصارف الإسلامية المختارة تتراوح بين ٤,٤٪، ٢٢٪. فعلى سبيل المثال وصلت في البنك الإسلامي الأردني حوالي ٤,٤٪ وهي نسبة قليلة بينما وصلت في بيت التمويل الكويتي حوالي ٢٢٪ وهي نسبة عالية - وعلى كل فإن متوسط النسب جميعا حوالي ١١,٥٪ من مجموع الاستثمارات وهذا رقم لا بأس به في المصارف الإسلامية .

مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع:

مفهوم نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع :

يتمثل مفهوم هذه النسبة في بيان ما حصل عليه أصحاب الودائع كعائد لودائعهم ومن جهة نظر أصحاب الودائع يجب أن يكون هذا العائد عاليا ولا يجب أن ننسى أن هناك عائداً معنوياً وهو ثواب الاستثمار حيث توازن المصارف الإسلامية بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وهذا ما يغفل عنه كثير من الناس .

وقد حسبت هذه النسبة على النحو الآتي :

$$100 \times \frac{\text{عائد الاستثمار}}{\text{جملة الودائع}}$$

نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع
(الأرقام بالآلاف)

أولاً: بنك دبي الإسلامي:

درهم

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنود
١٤٠٣١	١١٢١٧	٦٧١٢	٥٦٥٨	عائد الودائع
٤١٤٥٥٧	٣٣٥٧٢٩	١٩٩٠٥٢	١٧٢٦٣٩	مجموع الودائع
%٣,٤	%٣,٣	%٣,٤	%٣,٣	النسبة المئوية

ثانياً: بيت التمويل الكويتي

دينار كويتي

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنود
٥٢١٠٨	٣٤٠١٤	١٣٩٠١	٤٦٧٣	عائد الودائع
٤٧٣١١٢	٢٩٤١٢٠	١٤٨٦٢٣	٦٦١٩٩	مجموع الودائع
%١١	%١٢	%٩,٤	%٧	النسبة المئوية

ثالثا : بنك فيصل الإسلامى المصرى :

دولار أمريكى

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ود
٦٣٦٤٣	٢٨٥٩٥	٥٨٤٢	١٢٧٢	عائد الودائع
٧٩٢٥٩٢	٤٦٩٢٠٦	١٤٠١٣٧	٢٣٦٢٦	مجموع الودائع
%١٠,٨٥	%١٢,٥	%١٢,٠٣	%١٠,٧	النسبة المثوية

رابعا : بنك فيصل الإسلامى السودانى :

الجنيه السودانى

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ود
١٦٢٧١	٨٦٥٢	٢٧٨٨	٨٩٣	عائد الودائع
٢٠٢٣٧٢	٩٢١٩٥	٣٥٤٨٣	١١٨٦١٩	مجموع الودائع
%٨	%٩,٤	%٧,٩	%٤,٨	النسبة المثوية

خامسا : البنك الإسلامي الأردني

دينار أردني

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ———ود
١٣٣٩	٥٥٣	٢٩٩	—	عائد الودائع
٣٦٠٠٧	٢٥٣٤٧	١١٦٥٢	٣٩٤٧	مجموع الودائع
%٣,٧	%٢,٢	%٢,٦	—	النسبة المئوية

ملخص نسب عائد الودائع إلى جملة الودائع لعينة

من المصارف الإسلامية عن الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٢م

المتوسط	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	اسم المصرف الإسلامي
%٣,٤	%٣,٤	%٣,٣	%٣,٤	%٣,٣	١ - بنك دبي الإسلامي
%١٠	%١١	%١٢	%٩,٤	%٧	٢ - بيت التمويل الكويتي
%١١,٦	%١٠,٨٥	%١٢,٥	%١٢,٣	%١٠,٧	٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري
%٨	%٨	%٩,٤	%٧,٩	%٤,٨	٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني
%٢,٨	%٣,٧	%٢,٢	%٢,٦	—	٥ - البنك الإسلامي الأردني
%٧,٢	%٧,٤	%٧,٩	%٧,٠٦	%٦,٥	المتوسط

تقييم نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع :

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة السابقة والذي يتضمن نسب عائد الودائع إلى جملة الودائع لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م.

يتضح أن متوسط نسبة عائد الودائع لعينة المصارف الإسلامية المختارة تتراوح بين ٢,٨٪، ١١,٦٪. فعلى سبيل المثال وصلت في البنك الأردني الإسلامي حوالي ٢,٨٪ وهي نسبة قليلة بينما وصلت في بنك فيصل الإسلامي حوالي ١١,٦٪ وهي نسبة عالية. وعلى كل فإن متوسط النسب جميعا حوالي ٦,٢٪ من جملة الودائع وهذا رقم قليل وربما يرجع ذلك إلى :

(١) إن المصارف الإسلامية لا تستثمر كل الودائع بل نسبة منها حسب تعليمات البنك المركزي.

(٢) إن نسبة السيولة في المصارف الإسلامية عالية إذ تبلغ في المتوسط ٤٠٪ أي أن الجزء المستثمر فقط يعادل ٦٠٪.

(٣) إن المصارف الإسلامية تستثمر جزءا من الأموال في مشروعات ذات طابع اجتماعي وعادة ما يكون العائد الوارد منها قليلا.

مفهوم وتحليل وتقييم نسبة عائد الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع:

مفهوم نسبة عائد الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع :
تبين من الدراسة الميدانية أن هناك نسبة معينة من الودائع يسمح
باستثمارها وتختلف هذه النسبة من مصرف إسلامي إلى آخر ويحكم ذلك
قوانين المصارف المركزية المتعلقة بنسبة السيولة، والاحتياطي .
وقد تبين من الدراسة الميدانية على عينة من المصارف الإسلامية أن متوسط
ما يستثمر من الودائع حوالي ٦٠٪^(١) .
وقد حسبت هذه النسبة على النحو الآتي :

$$١٠٠ \times \frac{\text{عائد الودائع}}{\text{٦٠٪ من إجمالي الودائع}}$$

(١) د. حسين شحاته، تحليل وتقييم مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث
مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية، بنك فيصل الإسلامي المصري من
٣-١٢/١٩٨٣م، ص ٤١ .

نسبة عائد الودائع إلى النسبة المستثمرة من الودائع
(الأرقام بالآلاف)

أولاً: بنك دبي الإسلامي:

درهم

البنك	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
عائد الودائع الودائع المستثمرة فعلاً	٥٦٥٨	٦٧١٢	١١٢١٧	١٤٠٣١
	٦٥٧٦٢	١٢٩٣٨٣	٢١٨٢٢٣	٢٦٩٤٦١
النسبة المئوية	٨,٦%	٥,٢%	٥,١%	٥,٢%

ثانياً: بيت التمويل الكويتي:

دينار كويتي

البنك	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ
عائد الودائع الودائع المستثمرة فعلاً	٤٦٧٢	١٣٩٠١	٣٤٠١٤	٥٢١٠٨
	٤٣٠٢٩	٩٦٦٠٥	١٩١١٧٧	٣٠٧٥٢٣
النسبة المئوية	١٠,٨%	١٤,٤%	١٧,٨%	١٦,٩%

ثالثا : بنك فيصل الإسلامى المصرى :

دولا أمريكى

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ———— وود
٧١١١٢	٣١٠٤١	٧٨٠٩	١٢٧٢	عائد الودائع
٥١٥١٨٥	٣٠٤٩٨٤	٩١٠٨٩	١٥٣٥٧	الودائع المستثمرة فعلا
%١٣,٨	%١٠,٢	%٨,٦	%٨,٣	النسبة المئوية

رابعا : بنك فيصل الإسلامى السودانى :

جنيه سودانى

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ———— وود
١٦٢٧١	٨٦٥٢	٢٧٨٨	٨٩٣	عائد الودائع
١٣١٥٤٢	٦٦٥٠٦	٢٣٠٦٣	١٢١٠٢	الودائع المستثمرة فعلا
%١٢,٤	%١٣	%١٢	%٧,٤	النسبة المئوية

خامسا: البنك الإسلامي الأردني

دينار أردني

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك
١٣٣٩	٥٥٣	٢٩٩	—	عائد الودائع
٢٤٠٠٤	١٧٠٢٨	٨١٢٦	٣٢١٦	الودائع المستثمرة فعلا
%٥,٦	%٣,٢	%٣,٧	—	النسبة المثوية

ملخص نسب عائد الودائع إلى الودائع المستثمرة لعينة
من المصارف الإسلامية عن الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٢م

المتوسط	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	اسم المصرف الإسلامي
%٦	%٥,٢	%٥,١	%٥,٢	%٨,٦	١ - بنك دبي الإسلامي
%١٥	%١٦,٩	%١٧,٨	%١٤,٤	%١٠,٨	٢ - بيت التمويل الكويتي
%١٠	%١٣,٨	%١٠,٢	%٨,٦	%٨,٣	٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري
%١١	%١٢,٤	%١٣	%١٢	%٧,٤	٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني
%٤	%٥,٦	%٣,٢	%٣,٧	—	٥ - البنك الإسلامي الأردني
%١٢	%١١	%١٠	%٩	%٩	المتوسط

تقييم نسبة عائد الودائع إلى الودائع المستثمرة فعلا:

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة السابقة والذي يتضمن نسبة عائد الودائع إلى الودائع المستثمرة لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م.

يتضح أن متوسط نسبة عائد الودائع لعينة المصارف الإسلامية المختارة تتراوح بين ٤٪، ١٥٪. فعلى سبيل المثال وصلت النسبة في البنك الإسلامي الأردني حوالي ٤٪ وهي نسبة قليلة بينما وصلت النسبة في بيت التمويل الكويتي ١٥٪ وهي نسبة عالية، وعلى كل فإن متوسط النسب جميعا حوالي ١٢٪ من الودائع المستثمرة فعلا، وهذا رقم لا بأس به في المصارف الإسلامية.

مفهوم وتحليل وتقييم نسبة حصة المساهمين في الأرباح إلى حقوق المساهمين:

مفهوم نسبة حصة المساهمين في الأرباح إلى حقوق المساهمين:

يتمثل مفهوم هذه النسبة في بيان نصيب المساهمين من الأرباح إلى حقوقهم وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما كان ذلك مؤشرا على ربحية المصرف الإسلامي. وكما سبق الإشارة من قبل في مواضع كثيرة أن هناك معايير أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان منها معيار التنمية الاجتماعية لأن المصرف الإسلامي ليس غايته فقط تحقيق الربح ولكن له مقاصد أخرى اجتماعية وإسلامية.

وقد حسبت هذه النسبة على النحو الآتي:

$$100 \times \frac{\text{نصيب المساهمين في الأرباح}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}}$$

نسبة حصة المساهمين إلى حقوق المساهمين في الأرباح
(الأرقام بالآلاف)

أولاً: بنك دبي الإسلامي:

درهم

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ود
٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠	—	حصة المساهمين في الأرباح من رأس المال المدفوع حقوق المساهمين
٥٧٤١٧	٥٦٨٤٦	٥٦٣٨٦	٦٧١٩٥	
%٨,٧	%٧	%٦,٢	—	النسبة المئوية

ثانياً: بيت التمويل الكويتي:

دينار كويتي

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	البنك ود
١٩٩٥	٣٦٩	٢٧٧	٢٤٦	حصة المساهمين في الأرباح من رأس المال المدفوع حقوق المساهمين
٣٥٦٢٨	١٨٠٨٩	٥٢٦٤	٣,٢٦٠	
%٥,٦	%٢	%٥,٢	%٧,٥	النسبة المئوية

ثالثا: بنك فيصل الإسلامي المصري:

دولار أمريكي

١٩٨٢ م ١٤٠٢ هـ	١٩٨١ م ١٤٠١ هـ	١٩٨٠ م ١٤٠٠ هـ	١٩٧٩ م ١٣٩٩ هـ	البند
٤,٤٨٠,٠٠٠	٢,٨٣٣,٠٠٠	٢,٦٨٦,٠٠٠	٨٠٦,٠٠٠	حصة المساهمين في الأرباح من رأس المال المدفوع
٣٥٦٢٨	٢٠,٧٧٢	١٤,١٧	١١,٧٩٦	حقوق المساهمين
%١٤	%١٤,٤	%١٣,٦	%٧,٢	النسبة المئوية

رابعا: بنك فيصل الإسلامي السوداني

جنيه سوداني

١٩٨٢ م ١٤٠٢ هـ	١٩٨١ م ١٤٠١ هـ	١٩٨٠ م ١٤٠٠ هـ	١٩٧٩ م ١٣٩٩ هـ	البند
٤٨٠٤	٢٥٥٣	٨٩٣	٤٩٩	حصة المساهمين في الأرباح من رأس المال المدفوع
٢٧٤٢٣	١١٦٧٢	٥٠٠٥	٤٠٢٨	حقوق المساهمين
%١٧,٥	%٢١,٩	%١٧,٨	%١٢,٤	النسبة المئوية

خامسا: البنك الإسلامي الأردني

دينار أردني

البنك	١٩٧٩ م ١٣٩٩ هـ	١٩٨٠ م ١٤٠٠ هـ	١٩٨١ م ١٤٠١ هـ	١٩٨٢ م ١٤٠٢ هـ
حصة المساهمين في الأرباح من رأس المال المدفوع	—	—	١٠٠	٢٤٠
حقوق المساهمين	١٨٨٩	٢٠٠٦	٣٠٤٢	٤٢٦٤
النسبة المئوية	—	٠,٤%	٣,٣%	٥,٦%

ملخص نسب حصة المساهمين إلى حقوق المساهمين في

الأرباح لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من ١٩٧٩ م - ١٩٨٢ م

اسم المصرف الإسلامي	١٩٧٩ م ١٣٩٩ هـ	١٩٨٠ م ١٤٠٠ هـ	١٩٨١ م ١٤٠١ هـ	١٩٨٢ م ١٤٠٢ هـ	المتوسط
١ - بنك دبي الإسلامي	—	٦,٢%	٧%	٨,٧%	٧,٣%
٢ - بيت التمويل الكويتي	٧,٥%	٥,٢%	٢%	٥,٦%	٥%
٣ - بنك فيصل الإسلامي المصري	٧,٢%	١٣,٦%	١٤,٤%	١٤%	١٢,٣%
٤ - بنك فيصل الإسلامي السوداني	١٢,٤%	١٧,٨%	٢١,٩%	١٧,٥%	١٧%
٥ - البنك الإسلامي الأردني	—	٠,٤%	٣,٣%	٥,٦%	٤,٣%
المتوسط	٥,٤%	٨,٦%	٩,٧%	١٠,٣%	٩,٢%

تقييم نسبة حصة المساهمين إلى حقوق المساهمين:

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة السابقة والذي يتضمن نسب حصة المساهمين إلى حقوق المساهمين في الأرباح لعينة من المصارف الإسلامية عن الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م.

يتضح أن متوسط نسبة حصة المساهمين في الأرباح لعينة من المصارف الإسلامية المختارة تتراوح بين ٤,٣٪، ١٧٪. فعلى سبيل المثال وصلت النسبة في البنك الإسلامي الأردني حوالي ٤,٣٪ وهي نسبة قليلة بينما وصلت في بنك فيصل الإسلامي السوداني ١٧٪ وهي نسبة عالية، وعلى كل فإن متوسط النسب جميعا حوالي ٩,٥٪ من حقوق المساهمين في الأرباح وهذا رقم لا بأس به في المصارف الإسلامية.

نتائج الدراسة الميدانية في المصارف الإسلامية:

نخلص من التحليل السابق للاستثمارات على عينة المصارف الإسلامية المختارة أن النسب مرتفعة ومتذبذبة من عام لآخر كما أنها تختلف من مصرف إسلامي إلى مصرف إسلامي آخر، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها:

(١) أن المصارف الإسلامية لا تستثمر كل الودائع بل نسبة منها وذلك بسبب القيود التي يضعها البنك المركزي على المصارف الإسلامية.

(٢) إن المصارف الإسلامية تستثمر جزءا من الأموال في مشروعات ذات طابع اجتماعي وعادة يكون العائد الوارد منها قليلا.

(٣) حداثة تجربة المصارف الإسلامية وأثر ذلك على تذبذب النسب من عام لآخر ومن مصرف إسلامي إلى مصرف إسلامي آخر.

ونأمل في المستقبل أن يكون هناك تشريع خاص بالمصارف الإسلامية.

الدراسة الميدانية لتحليل الاستثمارات فى البنوك الربوية:

تبين من الدراسة الميدانية لعينة المصارف الإسلامية المختارة أنها تقوم باستثمار أموالها وأموال المودعين وفقاً لنظام المضاربة أو المشاركة أو مباشرة الأعمال الأخرى كما تبين أن لهذا المنهج دور هام فى الربحية والنمو.

ورأيت أن أقوم بدراسة ميدانية على عينة من البنوك الربوية لدراسة طبيعة الاستثمارات فيها وبيان كيف تستثمر تلك البنوك أموالها وأموال العملاء، واخترت البنوك التالية للدراسة وهى:

(١) بنك عمان المحدود.

(٢) بنك الشارقة الوطنى.

ولقد غطت الدراسة التحليلية أربع سنوات هى ١٩٧٩م، ١٩٨٠م، ١٩٨١م، ١٩٨٢م.

ولقد ركزت على النسب التالية:

– نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول.

– نسبة القروض والودائع بفائدة لدى الغير إلى مجموع الأصول.

أولاً : بنك عمان المحدود :

١٩٨٢ م ١٤٠٢ هـ	١٩٨١ م ١٤٠١ هـ	١٩٨٠ م ١٤٠٠ هـ	١٩٧٩ م ١٣٩٩ هـ	بنود استخدامات الأموال
٣٧٢١	٢٩١٣	١٠٤٧	٦٢٧	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٨٩	١١٠	٣٩	٢٠	مدينون ومدفوعات مقدمة
١٢٣٦	٣٣٦	٤٨٥	٧٥	ودائع لدى البنوك
٢٧٤٠	٢٥٠٤	٢٢٤١	١٩٦٠	قروض وسلفيات للعملاء
٢٢٣	١٤٣	٨٩	٦٠	الاستثمارات
٨٨	٨٧	٦٤	٦٧	أصول ثابتة
٨٠٩٧	٦٠٩٣	٣٩٦٥	٢٨٠٩	مجموع الأصول

أ - نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول :

(١) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٧٩ م =

$$\% ٢,١ = ١٠٠ \times \frac{٦٠}{٢٨٠٩}$$

(٢) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٠ م =

$$\% ٢,٢ = ١٠٠ \times \frac{٨٩}{٣٩٦٥}$$

(٣) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨١ م =

$$\% ٢,٣ = ١٠٠ \times \frac{١٤٣}{٦٠٩٣}$$

(٤) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٢ م =

$$\% ٢,٨ = ١٠٠ \times \frac{٢٢٣}{٨٠٩٧}$$

(٥) متوسط نسب الاستثمارات إلى مجموع الأصول خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م = ٢,٤ %

ب - نسبة القروض والودائع بفائدة لدى الغير إلى مجموع الأصول :

$$(١) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٧٩م} = \frac{2035}{2809} \times 100 = 72,4 \%$$

$$(٢) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٠م} = \frac{2726}{3965} \times 100 = 68,8 \%$$

$$(٣) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨١م} = \frac{2840}{6093} \times 100 = 46,6 \%$$

$$(٤) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٢م} = \frac{3967}{8097} \times 100 = 49 \%$$

(٥) متوسط نسب القروض والودائع بفائدة لدى الغير إلى مجموع الأصول خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى ١٩٨٢م = ٥٩,٢ %

يتبين مما سبق أن بنك عمان المحدود خلال الأربع سنوات يشغل حوالى ٢,٤ % من مجموع الأصول فى الاستثمارات ، وحوالى ٥٩,٢ % من مجموع الأصول فى قروض وودائع بفائدة لدى الغير.

ثانيا : بنك الشارقة الوطنى :

١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	بنود استخدامات الأموال
٤٠٨١٦٩	٢٩٥٨٩	١٤٠٣٤	١٢٤١٦	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٣٤٩٢٤٥	٥٣٩٥٧٦	٢٢١١٩٣	١٧٥٩٣٩	ودائع لدى البنوك
٥٠٤١٧٣	٥١٤٥٩٤	٣٤٦٧٣٩	٣٠٩٥٩٩	قروض وسلفيات
١٨٠٧٨	١٣٥٨٠	١٠١٣	١٠٠٨	الاستثمارات
١٦٠٣٨	٣١٩٩٠	١٢١٩٥	٤٠٥٥	أصول ثابتة وأخرى
١٥١٧٨٠٢	١١٢٩٣٢٩	٥٩٥١٧٤	٥٠٣٠١٧	مجموع الأصول

أ - نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول :

(١) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٧٩م =

$$\% ٠,٢ = ١٠٠ \times \frac{١٠٠٨}{٥٠٣٠١٧}$$

(٢) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٠م =

$$\% ٠,٢ = ١٠٠ \times \frac{١٠١٣}{٥٩٥١٧٤}$$

(٣) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨١م =

$$\% ١,٢ = ١٠٠ \times \frac{١٣٥٨٠}{١١٢٩٣٢٩}$$

(٤) نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٢م =

$$\% ١,٢ = ١٠٠ \times \frac{١٨٠٧٨}{١٥١٧٨٠٢}$$

(٥) متوسط نسب الاستثمارات إلى مجموع الأصول خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م = ٠,٧٪

ب - نسبة القروض والودائع بفائدة لدى الغير إلى مجموع الأصول:

$$(١) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٧٩م} = \frac{309099}{503017} \times 100 = 61,5\%$$

$$(٢) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٠م} = \frac{567932}{595174} \times 100 = 95,4\%$$

$$(٣) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨١م} = \frac{1054170}{1129329} \times 100 = 93,3\%$$

$$(٤) \text{ نسبة القروض والودائع إلى مجموع الأصول عام ١٩٨٢م} = \frac{1052418}{1517802} \times 100 = 69,4\%$$

(٥) متوسط نسب القروض والودائع بفائدة لدى الغير إلى مجموع الأصول خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٠م = ٨٠٪

يتبين مما سبق أن بنك الشارقة الوطنى خلال الأربع سنوات يشغل حوالى ٠,٧٪ من مجموع الأصول فى الاستثمارات ، وحوالى ٨٠٪ من مجموع الأصول فى قروض وودائع بفائدة لدى الغير.

• الخلاصة:

لقد ناقشنا في هذا الفصل أهداف وأساليب التحليل المالى فى المصارف الإسلامية، كما قمنا بتحليل وتقييم الاستثمارات على عينة من المصارف الإسلامية مع بيان العلاقة بينهما وبين ما تدره من عوائد .

وفيما يلي أهم النتائج التى تم التوصل إليها :

أولاً: تسبب مشكلة السيولة النقدية فى المصارف الإسلامية إلى نقص العائد من الأنشطة فى بعض المصارف الإسلامية وإلى تقليل مساهمتها فى مجال الخدمات الاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً: تحتاج القوائم والتقارير التى تعدها المصارف الإسلامية والتى تتعلق بالاستثمارات فى مجال المضاربة، والمشاركة إلى التطوير ولا سيما من حيث التحليل والتفصيل لكى يتمكن الباحثون من الحصول على أرقام محددة لمجالات الاستثمار المختلفة فى المصارف الإسلامية .

ثالثاً: أظهرت نتائج النسب المالية من خلال الدراسة الميدانية لعينة المصارف الإسلامية خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م ما يلى :

١ - متوسط نسبة الاستثمارات إلى مجموع الأصول للعينة يتراوح بين ٣٤٪، ٦٦٪ .

٢ - متوسط نسبة عائد الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات للعينة يتراوح بين ٤،٤٪ ، ٢٢٪ .

٣ - متوسط نسبة عائد الودائع إلى جملة الودائع للعينة يتراوح بين ٨،٢٪ ، ١٠٪ .

٤ - متوسط نسبة عائد الودائع إلى الودائع المستثمرة فعلاً للعينة يتراوح بين ٤٪ ، ١٥٪ .

٥ - متوسط نسبة حصة المساهمين إلى حقوق المساهمين في الأرباح للعينة يتراوح بين ٤,٣ ٪، ١٧ ٪.

يتضح من خلال هذه النتائج تطور ونمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية ويتفق مع ما توصلنا إليه من نتائج التحليل النظري.

رابعاً: تبين من خلال الدراسة الميدانية أن هناك ظلماً بيننا يقع على المصارف الإسلامية بسبب خضوعها لقوانين وتعليمات المصارف المركزية الربوية وأن هناك حاجة لإصدار تشريع خاص بها.

خامساً: أظهرت نتائج النسب المالية من خلال الدراسة الميدانية لعينة البنوك الربوية خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م ما يلي:

(١) متوسط نسب الاستثمارات إلى مجموع الأصول لبنك عمان المحدود ٢,٤ ٪، وفي بنك الشارقة الوطني بلغت النسبة ٠,٧ ٪.

(٢) متوسط نسب القروض والودائع بفائدة لدى الغير لبنك عمان المحدود ٥٩,٢ ٪، وفي بنك الشارقة الوطني بلغت النسبة ٨٠ ٪.

يتضح من خلال هذه النتائج أن البنوك الربوية تستثمر نسبة ضئيلة جداً من أموالها بينما تعتمد في تشغيل أموالها على الإقراض بسعر فائدة أعلى من سعر الاقتراض، كما أنها لا تستثمر أموالها وفقاً لنظم المضاربة والمشاركة الإسلامية حيث لا تعتمد على المخاطرة.

المراجع

أولاً: مراجع فى تفسير القرآن الكريم:

(١) ابن كثير: إسماعيل بن كثير الدمشقى، «تفسير القرآن العظيم»،

بيروت، دار المعرفة عام ١٩٨٢م.

(٢) قطب: سيد قطب، «فى ظلال القرآن»، الطبعة العاشرة، القاهرة،

دار الشروق ج ٤، عام ١٩٨١م.

* * *

ثانياً: مراجع فى الأحاديث النبوية وشروحها:

(١) البخارى: أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، «الأدب

المفرد».

(٢) عسقلانى: أحمد بن على بن حجر العسقلانى، «فتح البارى

بشرح صحيح الإمام البخارى»،.

(٣) عيد: تقى الدين أبى الفتح الشهرى بابن دقيق العيد، «شرح الأربعين

النووية فى الأحاديث الصحيحة النبوية».

* * *

ثالثا: مراجع في أصول الفقه:

- (١) زرقا: مصطفى أحمد الزرقا، «المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي»، مطبعة جامعة دمشق الطبعة الرابعة، عام ١٩٦١ م.
(٢) شاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي، «الموافقات في أصول الشريعة»، تحقيق محمد عبد الله دراز القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.

* * *

رابعا: مراجع في الفقه الإسلامي:

● المذهب الحنبلي :

- (١) ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن قدامة، (٦٢٠هـ) «المغنى والشرح الكبير»، بيروت، دار الكتاب العربي، عام ١٩٧٢ م.
(٢) سابق: السيد سابق، «فقه السنة»، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي، المجلد الثالث، المعاملات، عام ١٩٧١ م.

● المذهب الحنفي :

- (١) ابن عابدين: محمد أمين بن عمر عابدين، (١٢٥٢هـ) «رد المختار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار في فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» المعروف بحاشية ابن عابدين، دار سعادات، مطبعة عثمانية، عام ١٣٢٧هـ.

(٢) إمام: محمد علاء الدين الإمام، « الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر»، القاهرة مطبعة دار سعادات، بدون تاريخ.

(٣) سرخسى: شمس الأئمة محمود بن أحمد السرخسى، (٤٨٣هـ) «كتاب المبسوط»، الطبعة الأولى، مصر، مطبعة السعادة، عام ١٣٢٤هـ.

● المذهب المالكي :

(١) ابن رشد (الحفيد): محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (٥٩٥هـ) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة عام ١٩٦٦م.

(٢) خرشي: محمد الخرشي، «شرح مختصر خليل»، الطبعة الثانية وبهامشه حاشية الشيخ العدوي، مصر، المطبعة الاميرية الكبرى ببولاق، عام ١٣١٧هـ.

● المذهب الشافعي :

(١) صنعاني: محمد بن إسماعيل الصنعاني، «سبل السلام شرح بلوغ المرام»، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، عام ١٩٦٠م.

● المذهب الظاهري :

(١) ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، «المحلى» بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

* * *

خامسا: مراجع في معاجم اللغة العربية :

(١) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور، «لسان العرب» الطبعة الأولى، دار بيروت للطباعة والنشر، عام ١٩٥٦م.

- (٢) ابن يعقوب: الفيروز آبادى مجد الدين محمد بن يعقوب،
«القاموس المحيط»، الطبعة الثانية القاهرة، مطبعة الحلبي، بدون
تاريخ.
- (٣) المعجم الوسيط: «معجم اللغة العربية»، الطبعة الثانية، مطابع دار
المعارف بمصر، عام ١٩٧٢ م.
- (٤) فيومي: المغربى الفيومى، «المصباح المنير» القاهرة، المطبعة الاميرية،
عام ١٣٢٤ هـ.

* * *

سادسا: مراجع فى فقه المعاملات :

- (١) أبو زهرة: محمد أبو زهرة، «الملكية ونظرية العقد»، الطبعة
الأولى، عام ١٩٣٩ م.
- (٢) ابن سلام: أبو عبيد بن سلام، «الأموال»، تحقيق وتعليق محمد
خليل هراس، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، عام ١٩٦٨ م.
- (٣) أبو الفتوح: أحمد أبو الفتوح، «المعاملات فى الشريعة الإسلامية
والقوانين المصرية (جزءان) الطبعة الثانية، عام ١٩٢٣ م.
- (٤) حمود: د. سامى حسن أحمد حمود، «تطوير الأعمال المصرفية
بما يتفق والشريعة الإسلامية»، الطبعة الثانية، عمان، مطبعة الشرق
ومكتبتها، عام ١٩٨٢ م.
- (٥) خفيف: على الخفيف، «الشركات فى الفقه الإسلامى»، القاهرة،
معهد الدراسات العربية العالية، عام ١٩٦٢ م.

- (٦) — (مختصر أحكام المعاملات الشرعية)، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، عام ١٩٥٤م.
- (٧) خليل: د. رشاد حسن خليل، «الشركات في الفقه الإسلامي» كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، بدون تاريخ.
- (٨) خياط: د. عبد العزيز عزت الخياط، «الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي»، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات بالأردن، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- (٩) عبادي: د. عبد السلام داود العبادي، «الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها»، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة الأقصى، عام ١٩٧٤م.
- (١٠) موسى: د. محمد يوسف موسى، «الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي»، الطبعة الأولى دار الكتاب العربي، عام ١٩٥٢م.

* * *

سابعاً: مراجع في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

- (١) ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم تقی الدین بن تيمية «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الشعب، عام ١٩٧٥م.
- (٢) ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، «مقدمة ابن خلدون»، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الكتب العلمية، عام ١٩٧٨م.
- (٣) جمال: د. غريب الجمال، «المصارف وبيوت التمويل الإسلامية»، جدة، دار الشروق عام ١٣٩٢هـ.

(٤) خولى: د. البهى الخولى، «الثروة فى ظل الإسلام»، الطبعة الثالثة، دار الاعتصام بدون تاريخ.

(٥) شحاته (حسين): د. حسين حسين شحاته، «المحاسبة فى الإسلام»، من مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٦) —: (محاسبة التكاليف فى الإسلام)، من مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، عام ١٩٨٣ م.

(٧) شحاته (شوقى): د. شوقى إسماعيل شحاته، «البنوك الإسلامية»، الطبعة الأولى، جدة، دار الشروق، عام ١٩٧٧ م.

(٨) عتر: د. نور الدين عتر، «المعاملات المصرفية والرؤية وعلاجها فى الإسلام»، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، عام ١٩٧٧ م.

(٩) عطية: د. محمد كمال عطية، «نظم محاسبية فى الإسلام»، منشأة المصارف بالإسكندرية، عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٠) عنانى: د. حسين العنانى، «دور البنوك الإسلامية فى تنمية المجتمع»، من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ.

ثامنا: مراجع فى الفكر التجارى المعاصر:

(١) حسنين: د. عمر السيد حسنين، «تطور الفكر المحاسبى»، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، عام ١٩٦٨ م.

(٢) حلمى: د. عبد القادر إبراهيم حلمى، «مشاكل محاسبية»، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ١٩٦٢ م.

(٣) حمودة: د. محمد عفيفى حمودة، «مبادئ التحليل المالى»، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ١٩٦٩ م.

(٤) سبع : د . محمود سبع ، «أصول التحليل المالى» القاهرة ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٢ م .

(٥) عبد الحميد : محمد عزت عبد الحميد ، «التحليل المالى لميزانية مصرف تجارى» ، اتحاد المصارف العربية ، بدون تاريخ .

* * *

تاسعا : أبحاث غير منشورة :

(رسائل ماجستير - محاضرات - مؤتمرات - مذكرات)

(١) أبجى : د . كوثر عبد الفتاح الأيجى ، «المحاسبة عن التأجير التمويلي فى البنك الإسلامى» بحث مقدم إلى بنك فيصل الإسلامى المصرى ، ندوة البنوك الإسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، من ٣ إلى ٥ ديسمبر عام ١٩٨٣ م .

(٢) سالم : أحمد تمام سالم ، «دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى الحديث» رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة الأزهر ، عام ١٩٧٥ م .

(٣) شحاته (حسين) : د . حسين حسين شحاته ، «البديل الإسلامى للنظام الربوى» ، من مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام - دولة الإمارات العربية المتحدة ، الموسم الثقافى عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٤) — : «تحليل وتقييم مشكلة السيولة فى المصارف الإسلامية» ، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المصارف الإسلامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بنك فيصل الإسلامى المصرى ، القاهرة ، الفترة من ١٢/٣ إلى ١٢/٥ / ١٩٨٣ م .

(٥) — : «أثر الصيغ البديلة لتمويل المشروعات الاقتصادية فى

الفكر الإسلامي على الربحية والنمو»، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، مارس عام ١٩٨٠م.

(٦) شحاته (شوقى): د. شوقى إسماعيل شحاته، «المشكلات المحاسبية في عمليات الاستثمار والتمويل بالمشاركة»، بحث مقدم لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة، جامعة الملك عبد العزيز، المادة العلمية ٣/٧.

(٧) —: «تحديد وقياس نتائج عمليات الاستثمار بالمشاركة»، بحث مقدم لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة، جامعة الملك عبد العزيز، المادة العلمية ٤/٧.

(٨) عوضى: د. رفعت العوضى، «أسس منهج استثمار المال فى الاقتصاد الإسلامى»، دراسة مقدمة إلى برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة، من منشورات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز، عام ١٩٧٩م.

(٩) فؤاد: د. إبراهيم فؤاد، «المال فى الإسلام» محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا تمهيدى ماجستير شعبة الاقتصاد والعلوم المالية، معهد الدراسات الإسلامية، العام الجامعى ٧٧ / ١٩٧٨م.

(١٠) ناغى: د. محمود السيد ناغى، «المنهج المحاسبى فى عقود المضاربة الإسلامية»، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، عام ١٩٨٣م.

(١١) نجار: د. أحمد النجار، «الاقتصاد الإسلامى»، بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى، من مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جده، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٠م.

(١٢) هوارى: د. سيد الهوارى، «الطبيعة المميزة للاستثمار الإسلامي»، بحث مقدم لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة، جامعة الملك عبد العزيز، عام ١٩٧٩م.

عاشرا: دوريات ومجلات وصحف وموسوعات:

(١) خليل: د. رشاد حسن خليل، «الشركات في الفقه الإسلامي»، مجلة البنوك الإسلامية، العدد ١٥، ربيع الأول عام ١٤٠١هـ.

(٢) شحاته (حسين): د. حسين حسين شحاته، «الجانب العقائدى فى الاقتصاد الإسلامى»، مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد الأول، المجلد الأول، السنة الأولى، العدد الأول، عام ١٩٨٢م.

(٣) شحاته (شوقى): د. شوقى إسماعيل شحاته، «مفاهيم ومبادئ فى الاقتصاد الإسلامى»، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة العدد ١٨٢.

(٤) —: «رأس المال والمحافظة عليه فى الفكر الإسلامى»، مجلة المسلم المعاصر العدد ٢١، ٢٥، عام ١٩٨٠م.

(٥) كيلانى: إسماعيل الكيلانى، «البنوك الإسلامية تجربة رائدة لحماية الفقراء وتحقيق التكافل الاجتماعى»، مجلة الأمة، العدد ٣٣، السنة الثالثة، قطر، عام ١٩٨٣م.

(٦) الأهرام: جريدة الأهرام، «شروط تملك سيارات فيات ١٣٠٠ موديل ١٩٧٤م»، (إعلان) العدد ٣٢١٢٦، بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧٤م.

(٧) الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس، الجزء الشرعى المجلد الأول «الاصول الشرعية والأعمال المصرفية فى الإسلام»، الطبعة الأولى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، عام ١٩٨٢م.